التحولات المجتمعية والمشكلات الاجتماعية:
أزمة الأسرة المغربية في ظل تنامي ظاهرة الطلاق والتطليق

حليمة شكري
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، مختبر دينامية المشاهد والمخاطر والتراث
ذة. عزيزة خرازي
أستاذة علم الاجتماع، مختبر البحث في الابتكار والسياسات الاقتصادية والتنمية
جامعة السلطان مولى سليمان
المملكة المغربية

الملخص:

شهد المجتمع المغربي خلال العقدين الماضيين تحولات عميقة في بنائه ونظمه، نتيجة المد العولمي والتحول التكنولوجي. تحولا أنتج تغيرات في مختلف المؤسسات المجتمعية إلا أن الأثر البالغ، لامس واحدة من أهم هذه المؤسسات والبنى الاجتماعية ألا وهي الأسرة.

إن الأسرة المغربية اليوم، تعاني من انحلال رابطة الزواج كميثاق غليظ بسبب التنامي الصاروخي لظاهرة الطلاق والتطليق، فالطلاق يعد من القضايا الاجتماعية الأكثر تأثيرا على الأسر بشكل خاص، وعلى المجتمعات بشكل عام، ذلك أن عواقبه لا تقع على الزوجين فقط، بل تمتد إلى الأبناء والأقارب، وكلما زادت نسب الطلاق زاد حجم تأثيره السلبي على المجتمع.

وما محاولتنا المتواضعة هاته سوى فرصة تهدف بالأساس الدراسة التحليلية والعلمية الموضوعية لأهم التحولات التي طالت مؤسسة الأسرة من جهة وتسليط الضوء على أهم المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها والتي أثرت سلبا على مكونات الأسرة خاصة الأطفال.

الكلمات المفتاحية: تحولات الأسرة المغربية المعاصرة، تفكك مؤسسة الزواج بالمغرب، الطلاق وآثاره الاجتماعية على الأطفال، التغير الاجتماعي والأسرة المغربية، سوسيولوجيا الطلاق في المجتمع المغربي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Résumé:

Au cours des deux dernières décennies, la société marocaine a connu de profondes mutations touchant sa structure et son organisation, sous l'effet de la mondialisation et de la transition technologique. Ces transformations ont engendré des changements notables au sein des institutions sociales, dont la famille considérée comme l'un des piliers fondamentaux du tissu social.

Aujourd'hui, la famille marocaine est confrontée à une fragilisation croissante du lien conjugal, marquée par une hausse significative des cas de divorce. Ce phénomène, devenu l'une des problématiques sociales les plus préoccupantes, exerce des répercussions majeures non seulement sur les conjoints, mais également sur les enfants et l'entourage familial. Plus les taux de divorce augmentent, plus ses effets négatifs sur l'ensemble de la société se font ressentir.

Cette étude constitue une tentative analytique et scientifique visant à examiner les principales transformations ayant touché l'institution familiale, et à mettre en lumière les problèmes sociaux qui en découlent, lesquels impactent les composantes de la famille, en particulier les enfants.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

تعتبر الأسرة نواة المجتمع واللبنة الأولى للتنشئة الاجتماعية، وهي أهم مؤسسة يقوم عليها البناء المجتمعي، إن صلحت صلح بنائه، وإن فسدت تصدع وانهار.

وبما أن الفرد بطبيعته يعتبر كائنا اجتماعيا ينفعل ويتفاعل مع أفراد آخرين، وبالتالي لا يستطيع العيش والانعزال عن بني جنسه، لأنه ومنذ نعومة أظافره يحتاج إلى من يرعاه ويوجهه ويعينه في شتى مراحل حياته ليصبح عضوا فعالا ومنتجا في مجتمعه. ولعل هذا لا يتأتى من فراغ، وإنما من خلال وجود الأسرة ككيان ونظام اجتماعي عريق ثبت وجوده منذ الأزل والمتجسد من خلال أبينا آدم وأمنا حواء كأول نظام أسري في تاريخ البشرية.

فالأسرة حظيت بتكريم المولى عز وجل، واعتبر عقد إنشائها ميثاقا غليظا مصداقا لقوله تعالى: "***وأخذن منكم ميثاقا غليظا***"[1].

إن الإسلام حث على تكوين الأسرة، والعيش في ظلالها، واعتبرها نعمة تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار النفسي لأفرادها في جو من المودة والرحمة، يساعد على رعاية الأولاد وتهيئتهم ليكونوا أفراد صالحين وفاعلين في المجتمع.

الأسرة إذن، هي الخلية الأولى في تركيب المجتمع والمُحافظة على تماسكه، يسعد بسعادتها ويشقى بشقائها. ونظرا لمكانتها هاته، فإن أي خلل فيها له رجع صدى في المجتمع ككل.

ولأن المجتمع البشري اليوم، لا يسير على وتيرة واحدة، فهناك تحولات وتغيرات مستمرة تحدث نتيجة المد العولمي، تغيرات تحدث على المستوى الفردي والجماعي، ومع تراكم هذه التغيرات واستمرارها يحدث تحول في البنيات الأساسية للجماعات التي يتكون منها المجتمع ومن تم يحدث تحولا جذريا في المجتمع كله.

والملاحظ، أنه وفي ظل هذه التحولات المجتمعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بشكل العام، والمجتمع المغربي بشكل خاص نتيجة الانفتاح القسري على مختلف الثقافات بمناهج حياتها المختلفة، ومناهل أحكامها المخالفة. زد على ذلك التحول في البناء والنظم والقيم والسلوكيات نتيجة التمدن، الشيء الذي كان له أثرا بليغا على تكوين الأسرة والأدوار المنوطة بأفراد، بل حتى في "القواعد المنظمة للأسرة من جهة الشكل والمضمون، حيث تحولت من أحكام مبثوثة في كتب الفقه يرجع فيها إلى أقوال الفقهاء مع ما يصاحب ذلك من الخلاف حولها، إلى أحكام مقررة في مدونة مستقرة وعامة، لكنها تخضع أكثر من ذي قبل لإكراهات الواقع".[2]

هذه التحولات التي عرفتها الأسرة، والتأثيرات الناجمة عنها، استدعت انكبابا كبيرا للمهتمين بالاجتماع الإنساني، لإعادة الاعتبار للدور الأساسي الذي ينبغي على الأسرة أن تقوم به في تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة والأمن النفسي والمادي. وهي من أهم مقومات التحضر الإنساني، وتصحيح الوضع القيمي المختل، وبناء الصرح الأخلاقي المنشود،" لأن الأسرة تعد الوحدة

[1] القرآن الكريم. سورة النساء الآية: 21

[2] محمد موهوب. التشريع الأسري المغربي بين المفاهيم المؤسسة ومسيرة التغيير. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. الطبعة الأولى. الدار البيضاء. 2023. ص. 6

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاجتماعية الراسخة، والمؤسسة التربوية الباقية، التي لابد من الرجوع إليها واسترداد دورها، حيث لابد في مرحلة العلو والاستكبار التي بدأنا نعيشها، من التنبه لدور الأسرة في التحصين والبناء"[1]

فالأسرة كما وصفها محمد إبراهيمي " عربة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري، فهي تنقل التراث من جيل إلى جيل، وتنقل خبرات الأجداد وقيمهم وعاداتهم إلى الأحفاد، ومنهم إلى الأجيال القادمة، ومن خلالها وفي نطاق الأسرة يلقن الطفل قيم الجماعة ومثلها وأهدافها وما تعتز به في تاريخها الطويل ".

اعتبارا لما سبق، نتساءل عن أهم التحولات التي طرأت على الأسرة المغربية؟ وماهي الأسباب الكامنة وراء تنامي ظاهرة التطليق والطلاق؟ وكيف السبيل للحفاظ على البناء الأسري في ظل واقع هذه التحولات المجتمعية الراهنة؟

1) تحديدات مفاهيمية:

- **مفهوم الأسرة:**

الأسرة في الفلسفات الغربية مؤسسة اجتماعية كباقي مؤسسات المجتمع مع الاختلاف في مقاربة وظيفتها وأهميتها ومكانتها، وطبيعة علاقتها باختلاف الاتجاهات والمدارس الاجتماعية. [2]

ومما لا شك فيه، أن الأسرة عبارة عن نظام اجتماعي وضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، وهي المؤسسة الأولى في بناء المجتمع، كما أنها الخلية الأولى لسائر الهيئات الأخرى التي يقوم عليها المجتمع، لأنها ببساطة أساس الحياة الاجتماعية. فليس هناك مجتمع إنساني لا يوجد فيه نظام الأسرة. ونظرا لهذه الأهمية التي حظيت بها كأول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، فقد تعددت تعريفاتها حسب العلماء بمختلف تخصصاتهم

ويؤكد معظم الباحثين، أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد وموحد، جامع مانع للأسرة. وباستعراض معاجم اللغة يتضح أن الأسرة في اللغة مشتقة من الأسر والأسر لغة يعني القيد، يقال: أسره يأسره وإسارة وإسارا: قيده وأسره: أخذه أسيرا. ولعلها صيغة أخرى لفعل آزر بمعنى ناصر وقوى وشدد، لأن كل عضو يقويه. [3]

فالأسرة لون من ألوان الأسر أو القيد، إلا أه أسر اختياري يسعى إليه الإنسان، لأنه فيه " الدرع الحصينة"، ويتحقق من خلاله " الصالح المشترك" الذي لا يتحقق للإنسان بمفرده دون أن يضع نفسه في هذا الأسر أو القيد.[4]

جاء في المعجم الفرنسي le petit Robert أن الأسرة هي مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد بحكم قرابتهم وهؤلاء الأشخاص هم: الأب والأم والأبناء [5].

أما في الاصطلاح الشرعي فالأسرة تعني قيام الأسرة على رباط شرعي يأسر الأهواء ويحد منها، وُصف في القرآن الكريم بالميثاق الغليظ وهو عقد زواج بين امرأة ورجل على سنة الله ورسوله قصد تحقيق السكن والمتعة وتحمل المسؤولية. والملاحظ أن هناك عناصر ثابتة في البنية المفهومية لا يمكن إزالتها، وهي عنصر الاختلاف الجنسي، أب، أم وعنصر الأولاد.[6]

---

[1] زينب عبد الواقي. التحولات القيمية والتراحمية والتكافلية للأسرة المغربية: نماذج نسائية مشرقة. دراسات أسرية. مطبعة النجاح الجديدة. 2016. ص. 70.

[2] محمد لبراهيمي. الأسرة بين التعاقد وقيم التراحم. مجلة الفرقان.2024. ص. 28

[3] عبد الله البستاني: معجم البستان، طبعة 1992. مكتبة لبنان. ص.612

[4] ابن منظور: لسان العرب مادة (أسر) الجزء الأول. دار المعارف. مصر صص. 77ـــ 78.

[5] Le petit robert : Ed 1996 ; Paris, page : 890

[6] جميلة تلوت. الأسرة في التصور القرآني. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. الطبعة الأولى. الدارالبيضاء.2015. ص.22.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جاء في تعريف عبد المحسن حمادي، الأسرة" مجموعة من الأفراد ارتبطوا برباط إلاهي هو الرباط الزوجي "[1]

وهناك من فصل في هذه الروابط الأسرية كما جاء في تعريف وهبة الزحيلي: " هي الجماعة المعتبرة نواة المجتمع، والتي تنشأ برابطة زوجية بين رجل وامرأة، ثم يتفرع عنها الأولاد، وتظل ذات صلة وثيقة بأصول الزوجين من أجداد وجدات، وبالحواشي من إخوة وأخوات، والقرابة القريبة من الأحفاد (أولاد الأولاد) والأسباط (أولاد البنات) والأعمام والعمات، والأخوال والخالات وأولادهم". [2]

الأسرة كما هو معروف عند علماء الاجتماع، هي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من الزوجين والأبناء. وقد تكون الأسرة ممتدة أو نووية. وهي في كلا الحالتين تظل محكومة بقوانين وقيم وعادات وتقاليد تحكم أفرادها والعلاقات بينهم. وتخضع هذه القوانين والعادات والتقاليد للتغير، ضمن المتغيرات الاجتماعية والعالمية.[3]

ويعرف النظام الأسري بأنه:" تلك الأحكام والمبادئ والقوانين التي تتناول الأسرة بالتنظيم بدءً من تكوينها مرورا بقيامها واستقرارها وانتهاءً بتفرقها، زما يترتب على ذلك من آثار تؤدي إلى إرسائها على أسس متينة تكفل ديمومتها وإعطاءَها الثمرات الخيرة المرجوة منه". [4]

وبناء على ما سبق، يمكننا القول، أن الأسرة هي الوحد الاجتماعية الأساسية التي بدونها لا تقوم للمجتمع قائمة، فالأسرة إلى كونها بؤرة قيام المجتمع فهي أيضا من عوامل استمراره، لأنها تمده دائما بالمزيد من الأعضاء الذين يشكلون مصدر قوته أو العكس.

وتبدو الأسرة كنظام اجتماعي، وذلك من خلال التعريف بها باعتبارها اتحاد بين رجل وامرأة برابطة الزواج، وهو الشكل الاجتماعي الشرعي المعترف به بهدف إنجاب الأبناء ورعايتهم، وتحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي، والمساهمة في زيادة حجم المجتمع ومده بالساكنة اللازمة التي تضمن استمراره. هي إذن جماعة اجتماعي أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيس، وليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية.[5]

- **مفهوم التحولات:**

جاء في المعجم الوسيط أن **التحول** لغة: هو مصدر للفعل: تحول، ويعني بشكل عام الانتقال من حال إلى حال، أو التغيير من مكان إلى مكان آخر، يقال تحول من مكانه، أي انتقل. والتحول يعني التغير ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة او اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة في الزمن. ويأتي التحول في المعجم الفلسفي لجميل صليبا بمعنى: تغير يلحق الأشخاص أو الأشياء، وهو قسمان: تحول في الجوهر، وتحول في الأغراض.[6]

---

[1] عبد المحسن حمادي. مدخل على أصول التربية. الكويت، الطبعة الرابعة.1995. ص.90.

[2] وهبة الزحيلي. الأسرة المسلمة في العالم المعاصر. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط.1. 2000. ص.20.

[3] محمد بنتاجه. النموذج القرآني للأسرة المسلمة في مواجهة التغيرات القيمية المعاصرة. مركز الدراسات الأسرية والبحث والقيم والقانون. الدار البيضاء. ط. 2 .2023 . ص.30.

[4] المرجع السابق ذكره. ص. 31.

[5] سناء خولي. الزواج والأسرة في عالم متغير. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص. 49

[6] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، 1982، ص 259.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التحول اصطلاحاً شأنه شأن التقدم بمعنى بأنه قد يفيد السير نحو الأحسن والانتقال للأفضل، وقد يشير أيضاً إلى السير والانتقال نحو الأسوأ. [1]

ويعرف أنتوني غدنز التحول بأنه: " إعادة تنظيم واسعة النطاق لأنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يعيد إنتاج المجتمع في صورة جديدة" [2]

هذا يعني أن التحولات الاجتماعية حسب علم الاجتماع هو ظهور اختلاف في البناء الاجتماعي وبالتالي في الوظائف المجتمعية، زد على ذلك الاختلاف في العادات والتقاليد والتي تم تغييرها بما يتوافق والمتغيرات التي فرضت نفسها على المجتمع الجديد.

إن التحول الاجتماعي إذن، هو مجموعة من العمليات المعقدة التي تقود المجتمع من وضع اجتماعي، أو اقتصادي محدد إلى وضع آخر مختلف نوعيا. أي التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن.[3]

- **مفهوم المشكلات الاجتماعية:**

يقدم الدكتور أحمد زكي بدوي في معجمه " معجم العلوم الاجتماعية " تعريفا للمشكلات الاجتماعية، ينص على أن المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية.

فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة... وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستويات المألوفة للجماعة وعادة تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية. [4]

يقول بول هرتون (عالم اجتماع أمريكي معاصر) أن المشكلة الاجتماعية نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يعدون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه ويصعب علاجه بشكل فردي إنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.[5] وهكذا يذهب بعض الباحثين إلى أن المشكلة الاجتماعية هي مسألة أو قضية تتعلق بنشوء اتجاه أو ميل أو موقف من المواقف الإنسانية يهم جماعة أو أكثر. فهي صعوبة اجتماعية تستدعي الانتباه والمناقشة والجدل، وربما تقتضي الإثارة والبحث واتخاذ القرار، كما تؤدي إلى فعل إصلاحي أو تعويضي أو تكيفي.

ولقد جاء هذا التعريف لإكمال تعريف سابق قدمه كلايرانس مارش سنة 1924م، حيث عرف المشكلة الاجتماعية بأنها موقف اجتماعي يجذب انتباه عدد لا بأس به من الملاحظين المختصين داخل المجتمع، ويسترعي اهتمامهم بما يتطلب إعادة التوافق أو العلاج بعمل جماعي من نوع أو آخر.[6]

---

[1] عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج3، ط1، منشورات ذوي القربى، قسم، 1427 هـ، ص75.

[2] Anthony Giddens, Soociologie,6th, Edition Cambridge : Polity press,2009. P.59

[3] محمد محمود زقزوق. مفاتيح الحضارة وتحديات العصر، سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1998. ص. 2

[4] أحمد زكي بدوي. معجم مصطلح العلوم الاجتماعية. لبنان.1982. ص.393.

[5] خليل عمر معن. علم المشكلات الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع.2005. ص.19.

[6] دلال محسن استيتية. عمر موسى سرحان. المشكلات الاجتماعية. الطبعة الأولى.2012. وائل للنشر والتوزيع. صص.18.17.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بينما يعرف روس (Ross) المشكلة الاجتماعية بأنها: موقفا اجتماعيا يؤثر في الناس ويجعلهم مصدرا للصعوبات وغير سعداء، ويشعرون بحاجة ماسة إلى ضرورة تحسين أوضاعهم ويعرف كود (Goode) المشكلة الاجتماعية بأنها: أي موقف مهم ومعقد وباعث على التحدي سواء أكان موقفا طبيعيا أو مصطنعا يتطلب حالة إمعان في التفكير. ويؤكد شابلن (Chaplin) الاتجاه نفسه ويعرفها بأنها: أي موقف يتصف بأنه غير مألوف أو غير معروف يتطلب حلا. بينما يعرفها ميريل (Merrill) بأنها صراع بين موقف متغير ومتجدد والمعايير والقيم الاجتماعية التي قد تعين أو لا تعين الأفراد في مواجهة هذه المواقف. وبعضها تطلب حلا جماعيا خاصة السلوك غير المرغوب فيه. مثل تفاقم وتنامي ظاهرة الطلاق، حيث تشكل خطرا يهدد المجتمع واستقراره. فهي في رأي فيرتشايلد Fairechild أي المشكلة الاجتماعية موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها الضارة.[1]

ومن بين التعاريف التي وجدناها تقرب بشكل جلي المشكلة الاجتماعية ذلك التعريف الذي جاء به **أحمد العموش حمود العليمات** حيث عرفاها على أنها: الأفعال أو الحالات الفردية أو المجتمعية التي تخالف القيم والأعراف السائدة والتي تحدث ضررا نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته، ويشعر بها قطاع كبير من السكان ويسعون لإيجاد حل جماعي لها، ولها أسباب ونتائج على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات.[2]

وجاء في مقال لـــ روبرت ماير ومارسيل لافوريست Robert Mayez وMarcelle Laforest المعنون بـــالمشكلة الاجتماعية: المفهوم والمدارس النظرية الرئيسية أن مفهوم المشكلة الاجتماعية غير دقيق في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية.

ووفقا ل R. Lenoir، فمفهوم المشكلة الاجتماعية يشير تاريخيا إلى مفهومين رئيسيين: الأول له علاقة بالمساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي أي السياسات والقوانين الاجتماعية لحل هذه المشكلة. أما المعنى الثاني فيأتي من معنى آخر كان متداول في القرن التاسع عشر وهو قريب من معنى "السؤال الاجتماعي أو البحث الاجتماعي".

وبالنسبة لـــ R. Rezsohary، ترتبط المشكلات الاجتماعية دائما بالتغيير الاجتماعي حيث تنشأ المشكلة الاجتماعية أو تظهر أثناء التغيير وتوجد ثلاث مفاهيم تسمح بفهمها وهي: التمزق، التحدي، عدم الملائمة، زد على ذلك أن هناك دائما قطيعة بين الحالة التي تشكلت والتوقع. هذا الوضع يشكل تحديا، ويظهر هذا بمثابة تهديد أو خطر على الآخر أو الأمن أو الرفاهية أو المصالح أو حتى قيم الجهات الفاعلة المعنية.[3]

ويورد عالم الاجتماع بوتومور تعريفات بألوان طيفية للمشكلة الاجتماعية، بسطها بعض من علماء الاجتماع، حيث يقول راب (Raab) و سلزنيك (Selzhier) أن المشكلة الاجتماعية هي مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته

[1] عصام توفيق قمر وآخرون. المشكلة الاجتماعية المعاصرة. دار الفكر ناشرون وموزعون. ط.1. 2008. ص.18.

[2] أحمد العموش وحمود العليميات. المشكلات الاجتماعية. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. القاهرة. 2009. ص.7.

[3] Robert Mayer et Marcelle Laforest. Problème Sociale: le concept et les principales écoles théoriques. Service Social Volume: 39. N. 2. 1990.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تهديدا خطيرا أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد، بينما يعرفها روس (Ross) على أنها موقفا اجتماعيا يؤثر في الناس ويجعلهم مصدرا للصعوبات وغير سعداء ويشعرون بحاجة ماسة إلى ضرورة تحسين أوضاعهم.[1]

إن التعريفات السابقة قد أغنت الصورة الكلية لمفهوم المشكلة الاجتماعية لما تضمنته من عناصر وأبعاد توضح هذا المفهوم وتسبر غوره وتحلل دلالاته. إلا أننا نشعر، مع ذلك، بأن بالإمكان قبول تعريف آخر موجز للمشكلة الاجتماعية يصفها بأنها آية حالة اجتماعية تعتبرها نسبة كبيرة من المجتمع أو قطاعات مهمة فيه غير مرغوب فيها. وتعتبر أنها بحاجة إلى اهتمام ومعالجة، لخطورتها على الأفراد والجماهير والمجتمع وينبغي النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها قابلة للحل من خلال الفعل الجمعي.

- مفهوم الطلاق:

الطلاق لغة: حل الوثاق ورفع القيد، مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك.

وفي اصطلاح الشرع: حل قيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو رفع قيد النكاح في الحلال أي بالطلاق البائن أو في المآل أي بعد العدة بالطلاق الرجعي بلفظ مخصوص، فهو إذن بائن إن أزال الزوجية حالا. وهو رجعي عن كان يوليها بعد انقضاء العدة، ويقال امرأة طالق من طلق وطالقة من طوالق.[2]

جاء في مدونة الاسرة القسم الثالث المادة 78: " الطلاق حل ميثاق الزوجية يمارسه الزوج والزوجة، كل حسب شروطه تحت مراقبة القضاء وطبقا لأحكام المدونة". والطلاق مشروع بالكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة البقرة: 229**

وقوله تعالى: {لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ} سورة البقرة: 226

وقال عز وجل: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ} سورة الطلاق الآية:1

وفي السنة قوله صلى الله عليه وسلم "أبغض الحلال عند الله الطلاق"، وقال عمر رضي الله عنه:" طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة، ثم راجعها".

فالإسلام لم يدعو إلى الطلاق بل شرعه كعلاج لإنهاء الخلافات المستحكمة بين الزوجين. فالأصل في الشريعة الإسلامية، أن الزواج شرعه الله تعالى على وجه البقاء والاستمرار والدوام من أجل تأسيس الأسرة وبناء المجتمع.

لكن قد تتنافر القلوب بين الزوجين وتختلف طباعهما ويدب الخلاف ويستحكم أمره. بل قد يكيد كل منهما للآخر، ويتعذر الصلح والوفاق في ظل استحكام الشقاق بينهما فيكون الطلاق هو الحل. مصداقا لقوله تعالى:" وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيراً " سورة النساء:35.

---

[1] بوتومور " تمهيد في علم الاجتماع " ترجمة : د محمد الجوهري. د. علياء شكري وآخرون .دار المعارف .ط. 3 . الفصل التاسع عشر. 1983 ص: 432

[2] ابن منظور لسان العرب. دار بيروت للطباعة والنشر، المجلد العاشر، 2000. ص. 225

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالأصل في إنهاء العلاقة الزوجية الضرورة والحاجة القصوى لأنه أبغض الحلال. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له عرش الرحمان " وقوله أيضا: " أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة".

وطبقا للمادة 70 من مدونة الأسرة والقوانين المصاحبة، لا ينبغي اللجوء إلى حل ميثاق الزوجية بالطلاق والتطليق إلا استثناء، وفي حدود الأخذ بقاعدة أخف الضررين لما في ذلك من تفكيك الأسرة والإضرار بالأطفال. [1]

ويعرفه الأستاذ أحمد الخمليشي بقوله:" الطلاق هو فصم رابطة الزوجية وإنهاؤها بحكم قضائي أو بتوقيع الزوج أو الزوجة، وهكذا ينتهي عقد الزواج الصحيح بالطلاق. ومن تم فكل عقد زواج توفرت فيه كافة شروطه القانونية لا ينتهي في حياة الزوجين إلا بالطلاق".[2]

- مفهوم التطليق:

جاء المشرع المغربي بمستجدات هامة في القانون 03ـــ70 المعتبر بمثابة مدونة الأسرة، إذ عمد إلى تقليص إرادة الزوج في إنهاء الرابطة الزوجية وإقامة نوع من التوازن بين الطرفين. كما وسع في مجال التطليق مقابل الطلاق الذي يملكه الزوج مع إخضاع مسطرة الطلاق والتطليق للمراقبة القضائية، وهذا ما أكدت عليه المادة 78.

وهكذا ففي سبيل تدعيم مبدأ المساواة بين الزوجين في توقيع الطلاق، فقد أضحى الطلاق حقا يمارسه الزوج والزوجة حسب مقتضيات القضاء وطبقا لأحكام هذه المدونة. وقد تم توسيع مجال إنهاء الرابطة الزوجية لفائدة الزوجة أساسا بإضافة حالات جديدة كما هو الشأن بالنسبة للتطليق بطلب أحد الزوجين بسبب الشقاق. وجاء في المادة 98، أن للزوجة طلب التطليق بناء على أحد الأسباب الآتية:

- إخلال الزوج بشرط من شروط الزواج.
- الضرر.
- عدم الإنفاق.
- الغيبة.
- العيب.
- الإيلاء والهجر.[3]

2) بعض النظريات المفسرة للطلاق:

2ـــ1: النظرية الوظيفية.

من المعلوم أن النظرية السوسيولوجية الوظيفية في جملتها تعبر عن " نموذج دراسي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية والكائنات البشرية. وهو يركز على دوافع الفاعل ـــ الإنسان ـــ في الموقف. وهو يعد نموذجا ذاتيا إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل ".[4]

---

[1] محمد لفروجي. مدونة الأسرة والقوانين المصاحبة وفق آخر التعديلات. مكتب الدراسات والأبحاث للنشر. الرباط. 2009.ص. 37.

[2] أحمد الخمليشي. التعليق على قانون الأحوال الشخصية. ج.1: الزواج والطلاق. مطبعة المعارف الجديدة. ط.3.1994. ص: 262.

[3] مدونة الأسرة. القسم الرابع: التطليق. الباب الأول: التطليق بطلب أحد الزوجين بسبب الشقاق. ص. 38

[4] عبد الباسط عبد المعطي. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. عالم المعرفة. 1998. ص. 103

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد شكل هذا النموذج ميدانا للدراسات لفترات طويلة، فالمماثلة بين المجتمعات البشرية والكائنات البشرية أي المماثلة العضوية، تعني ان المجتمع يشبه في شكله ووظائفه للكائن البشري الذي يتضمن عدة أعضاء تعمل هذه الأجزاء الفرعية دائما لصالح الشكل، ويكون هدفها هو المحافظة على التوازن والثبات. هذا يعني أن النظرية الوظيفية تسعى دائما إلى تنظيم المجتمع وتحقيق استقراره، ولها نظام متكامل واتفاق بين أعضائها على أساس من القيم الثابتة. كما تدعو إلى ان كافة عناصر النسق الاجتماعي مثل المدرسة، والعائلة والدولة يجب أن تتجه إلى تكملة بعضها البعض إذ أن كل عنصر يساعد في المحافظة على الاستقرار الكلي، فعلى سبيل المثال وظيفة الأسرة، هي تنظيم السلوك الجنسي، ونقل القيم الاجتماعية إلى الأطفال...[1]

إن المجتمع حسب النظرية الوظيفية مقسم إلى عدة أنساق فرعية، تساهم كلها في المحافظة على توازنه. أما فيما يخص الأفراد، فإنهم يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم

ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم.[2]

وكمحاولة لفهم الطلاق من خلال المنظور الوظيفي، نستطيع أن نأخذ الأسرة كأحد الأنساق الفرعية، كل نسق له مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها وأن لا تحيد هذه الوظائف عن هدفها الأساسي وهو المحافظة على توازن المجتمع. لكن ظاهرة الطلاق تعد كأحد المعيقات ضمن هذا النسق الفرعي، فحسب النظرية الوظيفية، الأسرة التي يظهر فيها الطلاق لا تعتبر نسقا مؤديا لوظائفه بالشكل الكامل، ويشكل خطرا على التوازن الذي يسعى إليه المجتمع. ولكي ينظر للأسرة عكس ذلك وجب ان لا يكون فيها أي خلل وظيفي.

2ـــ2 النظرية التبادلية:

إذا كانت النظرية الوظيفية اهتمت بالشكل العام للمجتمع، وأهملت الفرد، فإن النظرية التبادلية اتجهت نحو الفرد وركزت عليه كأساس للقيام بعلاقات اجتماعية تبادلية، يكون أساس هذه العلاقات هو العائد المادي والمكافآت، حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض نظرا لأنهم يحصلون عن طريق التفاعل على بعض المكافآت الاجتماعية، فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها.[3]

إذن فهذه النظرية دائما ما تفسر العلاقات الاجتماعية على أساس المقابل، سواء أكان هذا المقابل يمثل الجانب المادي من أرباح ومكافآت وعوائد، أو من خلال الجانب غير المادي كأن يحصل الفرد ضمن هذه العلاقة على الربح النفسي.[4]

والعلاقة الزوجية كأحد أنواع العلاقات الاجتماعية، فالعلاقة القائمة بين الزوج والزوجة وفق هذه النظرية التبادلية، تكون علاقة تعود على طرفيها بعائد وربح مادي، والربح المادي هنا لا يشمل الجانب النقدي للمال، بل يشمل أيضا جوانب أخرى الجانب النفسي وما تخلفه هذه العلاقة على طرفيها من ربح نفسي وإشباع للحاجات، والاستقرار والأمن...

إذا لم تتوفر هذه الشروط، أو تم الإخلال بأحدها، فالطرف الغير متحصل على العوائد والأرباح والمكافآت التي لم يستطع الحصول عليها في علاقته، يلجأ إلى الطلاق كحل أمثل لإنهاء هذه العلاقة.

---

[1] فهمي سليم الغزوي، عبد العزيزعلي خزاعلة وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع. دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن. 2000. ص. 52.

[2] محمود عودة. أسس علم الاجتماع. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. لبنان. ص. 92

[3] طلعت إبراهيم لطفي. كمال عبد الحميد الزيات. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب. صص. 173 ــ 175

[4] ربيعة بن خليف. العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق. مجلة العلوم الاجتماعية. عدد: 26. سبتمبر 2017.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3) التحولات البنيوية للأسرة المغربية:

مما لا شك فيه، أن أنماط الأسرة وأشكالها تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لطبيعة الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل مجتمع، والتي تنعكس بشكل أو بآخر على طبيعة الأسرة وأنماطها السائدة، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة والتي تحدد ملامح الأسرة وطبيعتها ووظائفها، فالأسرة في البلدان المسلمة ليست هي الأسرة في البلدان الغربية مثلا.

إن الأسرة، ومن خلال تناولنا للتعريفات السابقة، يتبين أنها كنظام اجتماعي قديمة قدم النوع الإنساني نفسه، وبفعل عامل الزمكان تعرضت لتحولات وتغيرات في بنيتها أدت إلى ظهور أنماط وأنواع للأسرة، تختلف باختلاف الفترة الزمنية التي عاشت فيها، زد على ذلك أن الأسرة في المجتمعات الريفية ليست هي الأسرة في المجتمعات الحضرية، بل أكثر من ذلك، أن الأسرة في المجتمع الواحد تختلف تبعا للطبقات والمستويات الاجتماعية.

لقد حظيت الأسرة باهتمام بالغ من طرف علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد والتحليل النفسي بعد أن تعرضت لتغيرات واضحة في بنائها في المجتمعات الحديثة، وخاصة في المجتمعات الغربية، أما وضع الأسرة العربية يختلف إلى حد ما، إذ أنه ورغم تغير الأسرة العربية من حيث الحجم، إلا أن هذا التغير مختلف عن الأسرة الغربية من حيث الدرجة، بحيث ما تزال الأشكال التقليدية للأسرة الأبوية والأسرة الممتدة قائمة ولو بشكل نسبي. وهناك اختلافات وخلافات عديدة بين الباحثين فيما يتعلق بأشكال التنظيم القرابي التي عرفتها وتطورت من خلالها التشكيلات الاجتماعية الأبوية في المجتمعات العربية، لكن الثابت هو أن هناك شبه إجماع أو اتفاق على أن الأشكال البنيوية الأساسية التي تطور من خلالها النظام القرابي كانت القبيلة أو العشيرة، ثم العائلة الممتدة ثم الأسرة النووية الحديثة.[1]

ويرى معظم علماء الاجتماع الذين تدخل الأسرة في أولى اهتماماتهم، أن الأسرة النووية لم تكن تتمتع بالاستقلال عن وحدات النسق القرابي مثل الأسرة الممتدة، والعشيرة والقبيلة، في ظل المجتمع التقليدي، وأن انفصالها عن هذه الوحدات لم يتم إلا في إطار المجتمع الصناعي الحديث، وكنتيجة للمد العولمي، نظرا لتناقض خصائصها مع خصائص المجتمع التقليدي.

ولعل أبرز المحاولات السوسيولوجية التي حاولت تفسير هذا التحول والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، كانت محاولة كل من إميل دوركايم وتالكوت بارسونز. حيث يرى إميل دوركايم أن استقلالية الأسرة النووية عن وحدات النسق القرابي في المجتمع الصناعي لم تسهم في تفكك المجتمع وأداء وظيفته، لأن المجتمع يستبدل بالجماعات القرابية القديمة جماعات معينة تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه الجماعات القرابية في ربط الفرد بوحدات اجتماعية أكبر.[2]

أما بارسونز، فقد أكد هو الآخر على تمايز الأسرة النووية عن مكونات النسق القرابي في المجتمع الصناعي، لكنه عكس دوركايم يرى بأن الأسرة النووية بالمعنى الصحيح تمتاز بالعزلة، فكل من أسرة التنشئة وأسرة الإنجاب تعتبر أسر نووية مستقلة منفصلة ومنعزلة، وهو بالتالي يؤكد على اضمحلال العلاقات الاجتماعية التي تربط الأسرة النووية بالأقارب.[3]

وفي هذا الصدد، يقول محمد علي سلامة: أنه "في علم الاجتماع، لا يمكن القول بأن الأسرة النووية قد انعزلت تماما عن كل علاقاتها مع العائلة الكبرى، ولكن هذا الانعزال قد أصبح نسبيا ".[4] **فكيف هو وضع الأسرة المغربية إذن في ظل هذه التحولات؟**

---

[1] سناء الخولي. الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية. بيروت. 1984. ص. 37

[2] مجد الدين عمر خيري. العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية. الجامعة الأردنية. ط. 1985. عمان. ص. 18.

[3] أحمد بيري الوحشي. الأسرة والزواج: مقدمة في علم الاجتماع العائلي. الجامعة المفتوحة. طرابلس. ط.1998.. ص. 50

[4] محمد علي سلامة. الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة. دار الوفاء. الإسكندرية. مصر. الطبعة الأولى. 2003. ص. 233.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن الحديث عن الأسرة في المجتمع المغربي، يستلزم منا تسليط الضوء على الأسرة في الوسط القروي والتقليدي، لأن البنية الأسرية في المغرب ليست موحدة، فهناك أكثر من نموذج أسري واقعي، يتعلق الأمر في النهاية ببنيات أسرية، أو بنية أسرية متحولة ومتغيرة.

ففي المجتمع القروي، تُعدّ الأسرة وحدة اجتماعية وإنتاجية أساسية، يتعاون أفرادها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تأمين سبل العيش وتعزيز مكانتها والدفاع عن مصالحها الجماعية. وتشكّل وحدات الملكية والعمل أو الإنتاج والاستهلاك إطارًا محوريًا لتقوية الروابط الاجتماعية داخل الأسرة، بما يرسّخ شعور الانتماء المشترك بين أعضائها، إذ تنصهر هوية الفرد في هوية أسرته.

ومن ثمّ، تتلاشى الحدود بين ما يحققه الفرد من إنجازات شخصية وما تحققه الأسرة من نجاحات جماعية، بحيث يُنظر إلى انتصارات الأسرة على أنها انتصارات فردية، كما يُعتبر أي تهديد أو إخفاق يصيبها مساسًا مباشرًا بالفرد ذاته. بل أكثر من ذلك، فإن موقع الفرد داخل الأسرة يحدد أدواره ومسؤولياته، مما يجعله يُعرَّف أولًا بصفته عضوًا في جماعة أسرية قبل أن يُنظر إليه كفرد مستقل بذاته.

يقول **حليم بركات:**" إن الأبناء في الأسرة التقليدية يشكلون قوة إنتاجية ومصدر قوة ومكانة، وإنجابهم بأعداد كبيرة أمر مرغوب فيه وخاصة إذا كانوا ذكورا"[1]

لكن، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عرفت الأسرة تحولا عميقا في بنيتها وحجمها، فبدأ يتناقص تدريجيا عدد الأسر الممتدة، في حين تتزايد الأسر النووية الصغيرة. وفي هذا جاء في التقرير الذي أعدته وزارة التضامن والأسرة في الحكومة المغربية سنة 2016 أن " مؤسسة الأسرة أصبحت منذ الألفية الثانية تعيش تحولات عميقة، حيث أن نموذج الأسرة الممتدة بدأ يفسح المجال لنموذج الأسرة النووية ". [2]

إن المتتبع لتاريخ تطور الأسرة المغربية، يقف عند منعطف يمكن القول أنه كان حاسما في التغيرات التي طرأت عليها. ففي السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، كان النمط الأسري السائد أنداك هو نمط الأسرة الممتدة، التي تتكون من الأب والأم والأبناء وأبنائهم المتزوجين وأحفادهم والأقارب منهم كالعم والعمة، والجد والجدة والخال والخالة ...، ويعتبر الأب رب الأسرة، يملك السلطة على كل من تحت ولايته من الأولاد وزوجات الأولاد، وكان هو المالك لأموال الأسرة والمتصرف فيها. زد على ذلك أنه كان يقسم المهام على أفراد الأسرة حسب الجنس والعمر، وهذا حفاظا على التماسك العائلي. لكن هذا التماسك لم يدم طويلا مع قدوم المستعمر الفرنسي، الذي عمل جاهدا على إضعاف هذه الروابط وذلك من خلال سن مجموعة من السياسات أبرزها مصادرة الأراضي الخصبة التي كانت رمز الإنتاج التقليدي والتماسك الأسري، الشيء الذي أدى إلى تفشي الفقر والبطالة، مما دفع العديد من أرباب الأسر إلى الهجرة إما للمدن أو إلى أوروبا خاصة إلى فرنسا للعمل هناك في المناجم والمصانع.

وضع كان له تأثير بالغ على النسق القيمي والاجتماعي العام للأسرة المغربية، إذ بدأت الأسرة الممتدة الكبيرة تفقد بنيتها الاجتماعية، مع خروج المرأة للعمل، إما نتيجة غياب الزوج المهاجر أو بسبب الظروف الاقتصادية الملحة. زيادة على ذلك، ظهور الطابع السكني الضيق الذي ساهم بدوره في ظهور الأسرة النووية.

---

[1] حليم بركات. المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. صص. 367ـــ368.

[2] وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية .(2016) .*تقرير وضعية الأسرة المغربية: التحولات والتحديات والآفاق* .الرباط: وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتجدر الإشارة هنا، أن الأسرة المغربية رغم هذا التحول الذي انتقلت بموجبه من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، فهي لا تزال إلى حد ما، محافظة على العديد من القيم والممارسات التي كانت الأسرة الممتدة حاملة لها. ولقد أكد **البحث الوطني حول القيم** الذي أ نجز في إطار أشغال تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، حقيقة مفادها أنه على الرغم من انفتاح المغاربة على الحداثة، فإن أغلبيتهم تعيد تشكيل منظومات من العلاقات الأسرية تستمد روحها من نموذج الأسرة الممتدة.[1]

والواقع أنه ورغم سعي الأسرة المغربية إلى الحفاظ على تماسكها واستمرار ارتباطها بالقيم والعلاقات التي ميزت الأسرة الممتدة، إلا أنها تواجه اليوم مجموعة من التحديات والمشاكل التي تهدد استقرارها ووظائفها التقليدية ومهامها الاجتماعية. ولعل من أبرز هذه الإشكالات **ارتفاع نسب الطلاق والتطليق**، هذه الظاهرة الاجتماعية المقلقة التي تعكس بشكل جلي حجم التحولات العميقة التي تعرفها البنية الأسرية في المغرب.

4 ــ الطلاق والتطليق أية حماية للأسرة المغربية؟

وفق أحدث إحصاء كشف عنه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2024، والذي تبين من خلاله حجم الأرقام المخيفة للانفصال وحالات الطلاق والتطليق المعروضة أمام المحاكم المغربية، والتي تعري واقع عدم الاستقرار للعديد من الأسر التي تتخبط في مشكلات اجتماعية جمة. حيث بلغ إجمالي الأحكام التي تصدر بشكل يومي عن مختلف محاكم المملكة أزيد من 400 حكم سنة 2024. وبلغ عدد **قضايا الطلاق المسجلة 40.214 قضية**، بزيادة قدرها **0,5%** مقارنة بسنة 2023، بمعدل يفوق **110حالة طلاق في اليوم**، بينما وصل عدد **الأحكام الصادرة إلى 40.771 حكمًا**.

وتشير المعطيات ذاتها إلى أن **الطلاق الاتفاقي يمثل 96 %**من مجموع حالات الطلاق، في حين لم تتجاوز **قضايا الطلاق قبل البناء 3,1 %**أي ما يعادل **1217قضية**، أما أنواع الطلاق الأخرى كالخلع والطلاق الرجعي والمملك، فلم تتجاوز مجتمعة **0,35%** من الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالتطليق، فقد سُجل خلال السنة نفسها **107.681**تم الحسم في **109.492منها**، بمعدل يقارب **300 حكم يوميًا**، لتشكل **قضايا التطليق للشقاق 97 %**من المجموع الكلي، مقابل نسب ضعيفة جدًا للأنواع الأخرى من التطليق كالغيبة أو الضرر أو عدم الإنفاق. وتُظهر هذه الأرقام أن **قضايا التطليق تفوق قضايا الطلاق بثلاثة أضعاف تقريبًا**. حيث عرفت سنة 2024 تسجيل 107 آلاف و681 قضية. وبلغ عدد القضايا الرائجة أمام محاكم المملكة 134 ألفا و683، جرى الحكم في 109 آلاف و492 منها؛ ما يمثل 101,7 في المائة من نسبة المحكوم المسجل، و81,3 في المائة من نسبة المحكوم من الرائج، أي ما يمثل قرابة 300 حكم في اليوم.

وشكلت قضايا التطليق للشقاق الحصة الأكبر من مجموع قضايا التطليق المسجلة برسم سنتي 2023 و2024، حيث تجاوزت نسبة 96 في المائة خلال سنة 2023، و97 في المائة خلال سنة 2024. أما قضايا التطليق للغيبة والتطليق للعيب والتطليق لإخلال الزوج بشرط من شروط العقد والتطليق بسبب الإيلاء والهجر والتطليق للضرر والتطليق لعدم الإنفاق، فقد سجلت نسبا جد ضعيفة؛ وهي مؤشرات اعتبرها التقرير "كافية للقول بأن هذه الأنواع من التطليق أصبحت متجاوزة بحكم الواقع"[2] "

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط، *البحث الوطني حول القيم: بحث ميداني أُنجز في إطار تقرير خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025*، الرباط، 2006.

[2] عبد الله التجاني. هسبريس الأربعاء 22 أكتوبر 2025

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن أول ملاحظة يمكن إثارتها هنا، تتعلق بمسطرة التطليق للشقاق، كمستجد جاءت به مدونة الأسرة 2014 بعد مجمل التعديلات التي لحقتها، في سياق ملاءمة نصوص قانون الأسرة المغربية مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة بعد تعالي أصوات المنظمات النسائية المغربية التي ناضلت من أجل تحسين وضعية المرأة، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الأسرية، مع الالتفات لحقوق الطفل.

ومن بين وأهم المستجدات التي جاءت بها مدونة الأسرة 2014، هي التغيرات التي مست مؤسسة الزواج،" حيث لم يبق الزوج وحده رئيسا للأسرة والساهر على مصالحها المادية والمعنوية، فالأسرة في مدونة الأسرة أصبحت تحت الرعاية المشتركة للزوجين، حيث لا يفرض أي منهما رأيه أو قراراته الانفرادية على الآخر، فمصلحة الأسرة تستلزم هذه الرعاية من تحميل الزوجين مسؤولية تسيير شؤون البيت والأطفال والتشاور في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة والأطفال وتنظيم النسل " [1] . كما أن مسطرة الطلاق والتطليق تم إخضاعها لشروط وإجراءات جديدة، تمثلت في إخضاع الطلاق لرقابة قضائية، وتم تقليص إرادة الزوج في إنهاء الرابطة الزوجية في مقابل توسيع مجال هذه الإرادة لفائدة الزوجة، بعد أن كانت مدونة الأحوال الشخصية الملغاة متحيزة إلى جانب الزوج، من خلال توسيع حقه في إنهاء العلاقة الزوجية بإرادته المنفردة، وهو ما كان يترتب عنه آثار وخيمة بالنسبة للزوجة المطلقة التي تفاجأ دون سابق علمها بأنها مطلقة.

لقد جاءت مدونة الأسرة المغربية، التي دخلت حيز التنفيذ منذ فبراير 2004، بعدة مستجدات تشريعية وإجرائية "خلخلت بعض القيم الأسرية المتوارثة، من قبل القوامة الذكورية، والطاعة الزوجية، والمسؤولية الأسرية، وغيرها...كما حملت في ذات الآن قيما أخرى جديدة، أدت إلى تحولات مهمة في البنية الذهنية والنفسية والعلائقية لدى عدد معتبر من أفراد الأسرة المغربية، ولعل أبرز هذه المستجدات التي يمكن أن نرصد فيها هذه التحولات، مسطرة التطليق بسبب الشقاق" [2]

يعتبر التطليق بسبب الشقاق من أهم مستجدات مدونة الأسرة، ويقتضي البحث في هذا المستجد، تحديد مفهومه ومعرفة سنده، فما هو التطليق للشقاق؟

الشقاق لغة: مصدر مشتق من فعل شاق يشاق شقاقا ومشاقاة، وأصله الثلاثي المضعف شق الشيء يشق شقا أي صدعه، وفرقهن ومنه شق عصا القوم أي فرق جمعهم، ويقال شق فلان العصا بمعنى فارق الجماعة، وشاق شقاقا ومشاقة: خالفه وعاداه، وتشاق القوم تخالفوا وتعادوا.[3]

وجاء عند ابن فارس بأن الشقاق هو الخلاف.[4]

كما ورد عند ابن منظور أن المشاقة والشقاق، غلبة العداوة والخلاف.[5]

ومن ثمة يكون الشقاق هو الخلاف وعدم التوافق بين الزوجين وغلبة عداوة بعضهما لبعض، مما يؤدي إلى الفرقة والانفصال بحيث يتخذ كل منهما سبيلا غير سبيل الآخر.

---

[1] محمد الشافعي. شرح مدونة الأسرة. سلسلة البحوث القانونية. دار السلام. طبعة 2011. ص. 12.

[2] محمد إكيج. التطليق للشقاق وأثره في التحولات القيمية بالأسرة المغربية. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. العدد :1 فبراير 2016.ص.16.

[3] منجد الطلاب. معاجم دار الشرق. التوزيع المكتبة الشرقية. ساحة النجمة. بيروت. ص.396.

[4] ابن فارس اللغوي (أحمد بن فارس بن زكريا). معجم مقاييس اللغة. ج.1. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.ط.1. 1984.

[5] ابن منظور. لسان العرب. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت. بيروت.1956. ص.186.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا ونجد أن لفظ الشقاق قد ورد في القرآن الكريم في ست آيات، من بينها الآية 35 من سورة النساء التي تمثل السند الشرعي للتطليق بسبب الشقاق والتي يقول فيها عز وجل:

{وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا...}.[1]

ولقد أقرت مدونة الأسرة حق الزوجين في اللجوء إلى مسطرة التطليق للشقاق لطلب حل ميثاق الزوجية بينهما، ونظمتها بمقتضى المواد من 94 إلى 97.

وهنا نقف وقفة الحائر المتسائل عن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المهول لحالات الانفصام بعد الإعمال بهذه المسطرة؟ فقد كشفت المعطيات الإحصائية الرسمية لوزارة العدل والحريات أن التطليق للشقاق في تزايد مستمر، وأنه يوجد في طليعة بقية الأحكام القضائية.[2]

إن ارتفاع نسب التطليق بسبب الشقاق تتداخل فيه عدة أسباب قانونية واجتماعية ونفسية وتربوية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

ـــ اختيار اتباع مسطرة التطليق للشقاق يبقى الوسيلة الآمنة للعديد من الأزواج مخافة اتهامهم بالتعسف في استعمال حق إيقاع الطلاق.

ـــ لجوء الزوجات إليها بشكل كبير بحكم أنها توفر لهن أولا، إنهاء العلاقة الزوجية بشكل بائن لا يقبل الرجعة إلا بعقد جديد، ودون الاضطرار إلى الإتيان بأي سبب موضوعي أو إثبات ضرر ظاهر، ثم ثانيا ضمان الاستفادة من كل المستحقات المترتبة عن الفرقة الزوجية مع إمكانية الاستفادة من التعويض عن الضرر الحاصل لها من جراء الشقاق بينها وبين زوجها. زد على ذلك أن هذه المسطرة تشمل جميع الخلافات الزوجية كيف ما كانت حدته حيث أصبح " الشقاق " كما قال أحد الباحثين وسيلة من لا وسيلة له [3]. وللأسف أسيء استعماله من قبل العديد من الأزواج والزوجات حتى بدأنا نرى هذا الارتفاع المهول في التطليق.

ـــ اتباع مسطرة التطليق للشقاق من طرف النساء، يمكن اعتبارها كسرا للهيمنة الذكورية التي فرضت نفسها لسنوات طوال. حيث كان " الطلاق" في عصمة الرجل بمثابة سلاح فتاك يستعمله كيف ما يشاء ومتى شاء، بل أكثر من ذلك كان يستعمله من أجل فرض السلطة والهيمنة. وفي الكثير من الأحيان، كان هذا الاستعمال مثقلا بتعسفات وممارسات قهرية، ولدت لدى النساء الرغبة في الانتقام من جهة، وإحداث قطيعة مع مجموعة من الصور النمطية والتمثلات المجتمعية التي كانت تفزع النساء وتخوفهن من الإقبال على إنهاء العلاقة الزوجية.

وضع يدفع ثمنه الأبناء، فبدل أن تكون الأسرة الملاذ الآمن لتنشئة اجتماعية سوية، والمجال الخصب والطبيعي الذي تصقل فيه شخصية الطفل، وتمرر له المعايير الإنسانية والأخلاقية الكفيلة بجعله شخصا سويا في المستقبل. لكن للأسف نتيجة الخلافات بين الأبوين والانفصال ينعدم لدى الأطفال الشعور بالأمن والاستقرار الاجتماعي والنفسي وانعدام المثل العليا، مما يجعلهم أكثر من غيرهم معرضون لمجموعة من الاضطرابات النفسية التي تؤثر سلبا على مسارهم الدراسي واندماجهم الاجتماعي.

---

[1] القرآن الكريم. سورة النساء. الآية: 35.

[2] انظر القضاء الأسري الواقع والآفاق: عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة. وزارة العدل والحريات. ماي 2004. ص.61.

[3] محمد إكيج. مصدر سابق ص. 19

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة:

لقد حاولنا طيلة هذا العمل البحثي، التطرق إلى مجمل التحولات التي عرفتها الأسرة بشكل عام والأسرة المغربية بشكل خاص، نتيجة التغير التكنولوجي والتحضر الإنساني الذي استلب منها بالتدريج أهم مظاهر وظيفتها وتحطيم قداستها التي حثت عليها جميع الديانات السماوية، اختلالات تنذر بكارثة إنسانية قيمية عميقة، إذا ما ظل هذا التنامي المهول لظاهرة الطلاق والتطليق. فرغم مشروعيته الدينية والقانونية، لا ينفي هذا أثره الجسيم سواء على الأطفال واستقرارهم النفسي، أو على الأزواج الذين يتجرعون مرارة تجربة الزواج الفاشل، زيادة على المجتمع الذي يعاني من هشاشة أهم مؤسسة تضمن له استقراره وديمومته.

صفوة القول، إن من اللازم التعامل مع هذه الظاهرة ليس كخيار فردي أو زوجي، بل كرهان مجتمعي يستدعي تدبير الحلول وتكثيف الجهود الوقائية الكفيلة بإحياء نموذج الأسرة المبنية على المودة والرحمة والسكينة. أسرة ليست مجرد أداة لإشباع الحاجيات وطموحات أنانية لا تقدر العواقب الوخيمة الناجمة عن تفككها وانهيارها. لابد من تفعيل آليات الوساطة الأسرية وتفعيل مسطرة الصلح داخل المحاكم المغربية، بالإضافة إلى توفير المواكبة النفسية والاستشارة الاجتماعية سواء للمقبلين على الزواج من أجل تحسيسهم بقداسة الزواج والمسؤوليات المترتبة عنه باعتباره ميثاقا غليظا، لا مجرد عقد مدني. والعمل على مواكبة الأزواج في وضعية شقاق من أجل تقديم المساعدة اللازمة وحل النزاع أو الخلاف بينهم قبل أن يفضي إلى الطلاق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

✓ **الكتب:**

- ـــ محمد إكيج. التطليق للشقاق وأثره في التحولات القيمية بالأسرة المغربية. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. العدد :1 فبراير 2016.
- ـــ محمد الشافعي. شرح مدونة الأسرة. سلسلة البحوث القانونية. دار السلام. طبعة 2011.
- ـــ حليم بركات. المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى.
- ـــ مجد الدين عمر خيري. العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية. الجامعة الأردنية. ط. 1985. عمان.
- ـــ أحمد بيري الوحشي. الأسرة والزواج: مقدمة في علم الاجتماع العائلي. الجامعة المفتوحة. طرابلس. ط.1998..
- ـــ محمد علي سلامة. الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة. دار الوفاء. الإسكندرية. مصر. الطبعة الأولى. 2003.
- ـــ طلعت إبراهيم لطفي. كمال عبد الحميد الزيات. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب.
- ـــ دسناء الخولي. الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية. بيروت. 1984.
- ـــ فهمي سليم الغزوي، عبد العزيزعلي خزاعلة وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع. دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن. 2000.
- ـــ محمود عودة. أسس علم الاجتماع. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. لبنان.
- ـــ مدونة الأسرة. القسم الرابع: التطليق. الباب الأول: التطليق بطلب أحد الزوجين بسبب الشقاق.
- ـــ عبد الباسط عبد المعطي. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. عالم المعرفة. 1998.
- ـــ امحمد لفروجي. مدونة الأسرة والقوانين المصاحبة وفق آخر التعديلات. مكتب الدراسات والأبحاث للنشر. الرباط. 2009.
- ـــ أحمد الخمليشي. التعليق على قانون الأحوال الشخصية. ج.1: الزواج والطلاق. مطبعة المعارف الجديدة. ط 3. 19
- ـــ بوتومور " تمهيد في علم الاجتماع " ترجمة: د محمد الجوهري. د. علياء شكري وآخرون. دار المعارف .ط. 3 . الفصل التاسع عشر. 1983
- ـــ عصام توفيق قمر وآخرون. المشكلة الاجتماعية المعاصرة. دار الفكر ناشرون وموزعون. ط.1. 2008.
- ـــ أحمد العموش وحمود العليميات. المشكلات الاجتماعية. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. القاهرة. 2009.
- ـــ خليل عمر معن. علم المشكلات الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع.2005.
- ـــ دلال محسن استيتية. عمر موسى سرحان. المشكلات الاجتماعية. الطبعة الأولى.2012. وائل للنشر والتوزيع.
- ـــ عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج3، ط1، منشورات ذوي القربى، 1427 هـ

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ـــ محمد محمود زقزوق. مفاتيح الحضارة وتحديات العصر، سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1998.
- ـــ محمد بنتاجه. النموذج القرآني للأسرة المسلمة في مواجهة التغيرات القيمية المعاصرة. مركز الدراسات الأسرية والبحث والقيم والقانون. الدار البيضاء. ط. 2 .2023
- ـــ سناء خولي. الزواج والأسرة في عالم متغير. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- ـــ جميلة تلوت. الأسرة في التصور القرآني. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. الطبعة الأولى. الدارالبيضاء.2015.
- ـــ عبد المحسن حمادي. مدخل على أصول التربية. الكويت، الطبعة الرابعة.1995.
- ـــ وهبة الزحيلي. الأسرة المسلمة في العالم المعاصر. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط.1. 2000.
- ـــ محمد لبراهيمي. الأسرة بين التعاقد وقيم التراحم. مجلة الفرقان.2024.
- ـــ عبد الله البستاني: معجم البستان، طبعة 1992. مكتبة لبنان.
- ـــ محمد موهوب. التشريع الأسري المغربي بين المفاهيم المؤسسة ومسيرة التغيير. مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون. الطبعة الأولى. الدار البيضاء. 2023.
- ـــ زينب عبد الوافي. التحولات القيمية والتراحمية والتكافلية للأسرة المغربية: نماذج نسائية مشرقة. دراسات أسرية. مطبعة النجاح الجديدة. 2016.

✓ **المعاجم:**

- ـــ أحمد زكي بدوي. معجم مصطلح العلوم الاجتماعية. لبنان.1982.
- ـــ منجد الطلاب. معاجم دار الشرق. التوزيع المكتبة الشرقية. ساحة النجمة. بيروت.
- ـــ ابن فارس اللغوي (أحمد بن فارس بن زكريا). معجم مقاييس اللغة. ج.1. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.ط.1. 1984.
- ـــ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، 1982.
- ـــ ابن منظور. لسان العرب. المجلد العاشر.دار صادر للطباعة والنشر. بيروت. بيروت.1956.
- ـــ le petit robert : Ed 1996 ; Paris, page : 890

✓ **المقالات والتقارير:**

- ـــ القضاء الأسري الواقع والآفاق: عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة. وزارة العدل والحريات. ماي 2004.
- ـــ ربيعة بن خليف. العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق. مجلة العلوم الاجتماعية. عدد: 26. سبتمبر 2017
- ـــ وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية .(2016) .تقرير وضعية الأسرة المغربية: التحولات والتحديات والآفاق .الرباط: وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
- ـــ عبد الله التجاني. هسبريس الأربعاء 22 أكتوبر 2025

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ــ المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول القيم: بحث ميداني أُنجز في إطار تقرير خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، الرباط 2006.

- ــ Anthony Giddens, Soociologie,6th Edition Cambridge : Polity press,2009
- ــ Robert Mayer et Marcelle Laforest. Problème Sociale: le concept et les principales écoles théoriques. Service Social Volume: 39. N. 2. 1990.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/